

تقرير تحليلي



قرار حظر النشاط العسكري والأمني
لحزب الله اللبناني وتداعياته

آذار / مارس 2026



مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبى احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

يدخل لبنان مرحلة سياسية وأمنية مفصلية تتجاوز حدود جولة تصعيد معتادة، وتبادل ضربات بين إسرائيل وحزب الله في ظل حرب إقليمية أوسع بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، بل يمكن القول إن التطورات اللبنانية منذ مطلع مارس 2026 تشكل اهتزازاً في البنية التي قامت عليها المعادلة اللبنانية من بعد 2005، والتي تتضمن وجود دولة رسمية من جهة، وتنظيم "عسكري - سياسي" فاعل خارج مؤسساتها من جهة أخرى، في صيغة تعايش مضطرب لكنه مستمر.

التصعيد الإسرائيلي الأخير بطابعه التفكيكي الواسع الذي استهدف البنية العسكرية والمالية والقيادية للحزب، تزامن مع قرار حكومي غير مسبوق بتصنيف نشاطه العسكري والأمني "خارجاً عن القانون" وتكليف الجيش بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة حصر السلاح.

هذا القرار الحكومي اللبناني لا يمكن فصله عن ضغط إقليمي ودولي متصاعد، لكنه في الوقت نفسه يعكس تحوُّلاً داخلياً في قراءة المخاطر والخيارات، ويوضح أن لبنان عملياً انتقل من مرحلة إدارة الازدواجية إلى محاولة كسرها.

أولاً: السياق الإقليمي - الحرب تتسع ولبنان فيه عين العاصفة

التطورات اللبنانية لا تُفهم خارج إطار الحرب الإقليمية المتسارعة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. واشنطن تسعى إلى عزل إيران ومنع تعميم المواجهة عبر ساحات نفوذها، فيما تحاول طهران رفع كلفة الحرب وتوسيع نطاقها. وإسرائيل، من جهتها، وجدت في انخراط حزب الله فرصة إستراتيجية لإعادة صياغة قواعد الاشتباك في الجنوب اللبناني.

الإستراتيجية الإسرائيلية انتقلت بوضوح من نمط "الردع المتدرج" إلى "التقويض الشامل"، فالاستهداف طال مقار مالية ومؤسسات خدمية، إضافة إلى شخصيات قيادية في الحزب، ما يدل على أن الهدف ليس فقط منع إطلاق الصواريخ، بل تفكيك البيئة التشغيلية للحزب¹. هذه المقاربة تعكس تقديراً إسرائيلياً بأن اللحظة الإقليمية تسمح بفرض معادلة جديدة قد تشمل توسيع المنطقة العازلة أو فرض ترتيبات أمنية مختلفة جذرياً.

¹ إسرائيل تتحدث عن إنهاء سلسلة هجمات ضد جمعية القرض الحسن في لبنان، وكالة الأناضول، 2 مارس 2026، [الرابط](#)

في هذا المناخ، حاولت الدولة اللبنانية إبلاغ الخارج أنها ليست شريكاً في قرار التصعيد، وبناء عليه أصدرت قرار حظر أنشطة الحزب العسكرية والأمنية.

ثانياً: القرار الحكومي: من موقف ظرفي إلى تحول بنيوي

قرار مجلس الوزراء اللبناني بحظر النشاط العسكري والأمني للحزب لا يُقاس بحدود العبارة، بل بمدلولها السياسي والقانوني. فطوال سنوات، عاشت الدولة اللبنانية في منطقة رمادية، حيث لم تُقرّ بشرعية السلاح رسمياً، لكنها لم تصنّفه خارج القانون صراحةً. كانت المعادلة تقوم على التعايش، وعلى تأجيل الحسم تحت عناوين إستراتيجية الدفاع والحوار الوطني، فيما اليوم، كُسر هذا التوازن.

عندما تقول الحكومة إن أيّ نشاط عسكري خارج مؤسساتها هو خرق للقانون، فهي تُعيد تعريف مفهوم الشرعية في النظام اللبناني. لم يُعدّ السلاح المختلف عليه "موضوع نقاش سياسي"، بل بات "موضوع مساءلة قانونية". وهذه نقلة نوعية في طبيعة العلاقة بين الدولة والحزب.

هذا التحول يضع الحزب أمام واقع جديد لأول مرة منذ دخوله الحياة السياسية التنفيذية، يصبح سلاحه موضع تصنيف رسمي، بالتالي بات أمام إشكالية قانونية، وليست قضية سياسية قابلة للتفاوض.

ثالثاً: التدايعات المحتملة للقرار

1. تدايعات على بنية النظام السياسي

النظام اللبناني منذ اتفاق الطائف قام على مبدأ احتكار الدولة للعنف المشروع، لكن التطبيق الفعلي بقي منقوصاً. قرار الحكومة يعيد تفعيل هذا المبدأ نظرياً. غير أن تفعيله عملياً يعني الدخول في أخطر اختبار للنظام منذ الحرب الأهلية.

للمرة الأولى، يضع مجلس الوزراء نفسه في موقع مواجهة مع قوة مسلحة تملك قاعدة اجتماعية واسعة، وحضوراً سياسياً، ونيابياً ووزارياً. هذا يطرح سؤالاً وجودياً، هل النظام قادر على فرض قراراته على جميع مكوّناته، أم أنه سيعود إلى التراجع تحت ضغط التوازنات؟

وإذا نجح القرار في خلق مسار تنفيذي تدريجي ومدروس، فقد يشكل بداية إعادة تثبيت الدولة كمرجعية وحيدة لقرار الحرب والسلام. أما إذا فشل، فسيكرّس فكرة عجز المؤسسات، ويعمّق أزمة الشرعية.

2. تداعيات على المؤسسة العسكرية

الأهم هو تكليف الجيش بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة حصر السلاح ما يعني أنها ليست خطوة تقنية. هو تكليف بمهمة سياسية بامتياز، وإن صيغ بلغة أمنية².

المؤسسة العسكرية باتت أمام مفترق حساً، فتنفيذ القرار يعني احتمال الاحتكاك المباشر مع بيئة الحزب أو بنيته التحتية والعاملين فيها، والتريث أو المراوحة يعرض الجيش لاتهام بالعجز أو التواطؤ، وأي خطأ ميداني قد يُستثمر طائفاً ويهدد تماسك المؤسسة نفسها.

نجاح الجيش يتطلب غطاء سياسياً صلباً، ودعمًا إقليمياً يمنع استغلال المرحلة لإضعافه. الفشل قد يضعه في قلب أزمة داخلية واسعة.

3. تداعيات على حزب الله

بالنسبة لحزب الله، القرار يمثل لحظة انكشاف غير مسبوقة داخلياً، في ظل انتقاء كل تحالفاته السياسية تمكن من الجمع بين صفة "المقاومة" وعضوية السلطة. الآن، يجد نفسه مصنفاً رسمياً خارج الإطار القانوني فيما يتعلق بسلاحه.

هذا التطور يفتح أمامه خيارات صعبة:

- التصعيد لإثبات أن قرار الدولة غير قابل للتطبيق، ما قد يفاقم عزله السياسية.
 - الانكفاء التكتيكي لتفادي الصدام الداخلي، ما قد يُفهم أنه تنازل تحت الضغط.
 - محاولة إعادة صياغة علاقة جديدة مع الدولة تضمن بقاءه السياسي مقابل قيود على نشاطه العسكري.
- كل خيار يحمل كلفة عالية، سواء على المستوى الداخلي أو في علاقته بإيران.

² الحكومة اللبنانية تحظر نشاط حزب الله العسكري وتكلف الجيش بحصر السلاح فوراً، الشرق، 2 مارس 2026، [الرباط](#).

4. تداعيات على العلاقة مع إيران

القرار الحكومي - وإن لم يذكر إيران - يمسّ مباشرة أحد أبرز أدوات نفوذها الإقليمي، حيث إن تصنيف سلاح الحزب خارج القانون يعني عملياً تحدياً للتموضع الإيراني في لبنان. في لحظة تواجه فيها طهران ضغوطاً عسكرية وإقليمية، قد تنظر إلى هذا القرار بوصفه نتيجة ضغط غربي-عربي، ما قد يدفعها إلى تشديد دعمها للحزب، أو العكس: إلى اعتماد براغماتية مرحلية لتفادي خسارة الساحة اللبنانية بالكامل.

5. تداعيات على العلاقة مع الغرب والدول العربية

القرار يحمل رسالة واضحة للعواصم الغربية والعربية مفادها أن الدولة اللبنانية تسعى إلى إعادة تثبيت سيادتها. إذا تُرجم هذا الموقف عملياً، فقد يفتح الباب أمام دعم سياسي واقتصادي أكبر، وربما حماية دبلوماسية من توسُّع الاستهداف³. لكن أيّ تراجع أو ازدواجية في التنفيذ سيَقوّض الثقة، ويعزز الرواية القائلة بأن الدولة غير قادرة على الفصل بين نفسها والحزب.

³ اجتماع أمني برئاسة جوزيف عون في بيروت تحضيراً لمؤتمر دعم الجيش اللبناني، القدس العربي، 27 فبراير 2026، [الرباط](#)

رابعاً: السيناريو الواقعي

المرحلة المقبلة ستدور حول الفجوة بين القرار والواقع، وقد نشهد تنفيذاً تدريجياً محدوداً، يركز على منع إطلاق الصواريخ وتوسيع انتشار الجيش من دون مواجهة شاملة. وقد نشهد احتكاكات موضعية يتم احتواؤها سياسياً. أو قد ينزلق المشهد إلى صدام داخلي غير محسوب إذا تراكمت الضغوط العسكرية الإسرائيلية مع تشدد في التنفيذ. المعادلة شديدة الحساسية: الدولة تحاول استعادة سيادتها تحت النار، والحزب يواجه ضغطاً مركباً، وإسرائيل تسعى لاستثمار اللحظة إلى أقصى حد.

خُلاصة

لبنان لا يعيش مجرد تصعيد عسكري، بل لحظة إعادة تأسيس قسرية. قرار الحكومة بحظر النشاط العسكري لحزب الله أعاد فتح السؤال الجوهرى الذي تأجّل لسنوات: هل يمكن لنظام سياسي قائم على التعددية الطائفية والتسويات أن يحتل ازدواجية دائمة في قرار الحرب؟ المرحلة الحالية تفرض حسم هذا السؤال، ولو تدريجياً. نجاح الدولة في تحويل القرار إلى مسار منظم سيعيد رسم المشهد الداخلي والإقليمي، وفشلها سيعمّق هشاشة النظام، ويجعل لبنان ساحة مفتوحة بالكامل لتصفية الحسابات.

المعادلة اليوم ليست بين الدولة والحزب فقط، بل بين نموذجين:

نموذج دولة تحتكر القوة، ونموذج ازدواجية لم يُعد قابلاً للاستمرار في زمن الحروب المفتوحة.



أبعاد

للدراسات الإستراتيجية

 \DimensionsCTR

 \DimensionsCTR

 \dimensionscenter

 \dimensionscenter

info@dimensionscenter.net